A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/671
26 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حالة حقوق الإنسان في السلفادور

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير الذي أعده البروفيسور خوسيه انطونيو باستور ريدرويخو ، الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان ، عن حالة حقوق الإنسان في السلفادور ، وفقا للفقرة ١٤ من قرار اللجنة ١٩٨٩/٦٨ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ .

المرفق

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في السلفادور ، أعده الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان وفقا للفقرة ١٤ من قرار اللجنة ٦٨/١٩٨٩

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا - الحالة السياسية العامة	٤ - ٩	٣
ثالثا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٠ - ٢١	٦
رابعا - الحقوق المدنية والسياسية	٢٢ - ٦٩	٩
ألف - حالات الإعدام بلا محاكمة	٢٢ - ٥٢	٩
باء - عمليات الاعتقال والاختطاف والاختفاء	٥٣ - ٥٩	١٧
جيم - معاملة السجناء السياسيين	٦٠ - ٦٣	١٩
دال - القضاء الجنائي	٦٤ - ٦٩	٢٠
خامسا - احترام القانون الإنساني الدولي في المنازعات المسلحة	٧٠ - ٨١	٢٢
سادسا - الجهود المبذولة لتحسين احترام حقوق الإنسان	٨٢ - ٨٨	٢٦
سابعا - النتائج	٨٩ - ١٠٥	٢٨
ثامنا - التوصيات	١٠٦ - ١١٠	٣١

أولا - مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦٨/١٩٨٩ ، ويشير إلى حالة حقوق الإنسان في السلفادور خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٩ ، مع أنه من الواضح أنه ينبغي أن يقرأ في ضوء التقارير التي قدمها الممثل الخاص منذ عام ١٩٨١ . ويُعرب الممثل الخاص عن امتنانه لحكومة السلفادور ، والحكومات الأخرى ، وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وسائر الأفراد والمؤسسات لما أبدته من تعاون في اضطلاعه بولايته .

٢ - وفي رسالة مؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أبلغ الممثل الخاص حكومة السلفادور بأنه يود زيارة البلد في الفترة بين ١ و ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ . ووافقت الحكومة على أن تجرى الزيارة في الفترة بين ٨ و ١٥ تشرين الأول/اكتوبر .

٣ - واجتمع الممثل الخاص ، أثناء إقامته في السلفادور ، بالسيد ألفريدو كريستياني رئيس الجمهورية الدستوري ، وبكبار المسؤولين في السلطة التشريعية وفي السلطة القضائية ، وبلواءات وقادة وضباط القوات المسلحة وقوات الأمن ، وبعدد من الوزراء والمسؤولين الآخرين . وعقد أيضا محادثات مع زعماء المعارضة (الحزب الديمقراطي المسيحي ، والتجمع الديمقراطي) . والتقى بشهود كثيرين قدمتهم المنظمات غير الحكومية الإنسانية ، وجمع معلومات شفوية وكتابية مستفيضة من هذه المنظمات ، ومن حركات المزارعين وحركات نقابات العمال . والتقى أيضا بأفراد مستقلين ، وأخيرا زار قرية تينانتشيفو حيث تحدث مع سكان المجتمع المحلي هناك . والتقى أيضا الممثل الخاص بممثلين عن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

ثانيا - الحالة السياسية العامة

٤ - استمر النزاع المسلح بين القوات المسلحة ومنظمات المفاوضين التابعة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أثناء الشهور التي انقضت من عام ١٩٨٩ ، على الرغم من أن هذه الحالة لم تعرقل العملية الانتخابية المنصوص عليها في دستور عام ١٩٨٣ . وكما أفادت تقارير وسائط الإعلام على نطاق واسع ، أُجريت انتخابات رئاسة الجمهورية في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٩ . وقد حثت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني المواطنين ، في بلاغ مؤرخ في ٨ آذار/مارس ، على مقاطعة الانتخابات ، ودعت إلى وقف كامل لكل من

النقل الخاص والعام[١] ، وطلبت من المواطنين عدم مغادرة منازلهم بعد الساعة ١٩/.. . وفي اليوم السابق للانتخابات ، ألقى أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قنبلة على مركبة عسكرية في السوق المركزي لسان سلفادور ، مما أدى إلى مقتل جندي واحد وشخص مدني واحد . وشنت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني صباح يوم الانتخابات هجوما شاملا على المرافق العسكرية في كل أنحاء البلد ، وأشعلت النيران في الحافلات وسيارات الأجرة والسيارات الخاصة . وأدى الإجراء الانتقامي الذي اتخذته القوات المسلحة إلى مقتل اثنين من الصحفيين يوم الانتخابات (مصور وفني من التليفزيون ، وكلاهما من السلفادور) . وقُتل صحفي هولندي أثناء تبادل النيران بين منظمات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والجيش[٢] . وعلم الممثل الخاص أن القوات المسلحة القت القبض على الجندي المتهم بقتل فني التليفزيون السلفادوري وقدمته إلى المحاكمة[٣] .

٥ - وبعد عدّ ٠٧٨ ٩٣٩ بطاقة اقتراع صحيحة ، حصل السيد ألفريدو كريستياني ، مرشح الحزب الوطني الجمهوري (أرينا) على ٥٣,٨٣ في المائة من الأصوات ، بينما حصل السيد فيديل شافيز مينا ، مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي على ٣٦,٠٣ في المائة من الأصوات . وحصل مرشحو الأحزاب الأخرى على نسب مئوية أقل بكثير . ونُصِّب السيد كريستياني رئيسا للجمهورية في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ وشرع فورا في إعادة تنظيم الحكومة . وتنبغي الإشارة إلى أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني كانت قد طلبت وقف النقل العام اعتبارا من ٣١ أيار/مايو ، وهو اليوم السابق لتنصيب السيد كريستياني .

٦ - وقدمت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ اقتراحا للسلطات والأحزاب السياسية في السلفادور ، تقبل بموجبه نتائج الانتخابات الرئاسية ، التي كان من المقرر عقدها - كما ذكرنا - في ١٩ آذار/مارس ، ذلك إذا أُجلت الانتخابات لمدة ستة أشهر ، وتمت تلبية بعض الطلبات الأخرى . وكان الاقتراح ، على حد قول الممثل الخاص في ١ آذار/مارس ١٩٨٩ ، عندما عرض تقريره على لجنة حقوق الإنسان ، اقتراحا جديدا ومفيدا من حيث أنه أشار إلى استعداد منظمات المفاوضين للتخلي عن بعض مطالبها التي اعتبرتها السلطات الدستورية السلفادورية حتى الآن غير مقبولة . ولم تؤد المفاوضات المكثفة والشاقة إلى أي اتفاق ، وأُجريت الانتخابات في اليوم المحدد لها أصلا ، في الظروف وبالنتيجة المذكورة أعلاه .

٧ - وبعد الانتخابات بأيام قليلة ، اقترح السيد كريستياني استئناف الحوار مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني حتى قبل تنصيبه الرسمي . وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٩ ، عرضت القيادة العامة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على مختلف الأحزاب السياسية في السلفادور اقتراحا لاستئناف الحوار بهدف إجراء مفاوضات بشأن جميع القضايا ذات الصلة ، بما في ذلك وقف إطلاق النار (٤) . ووفقا للتقارير التي نشرتها وسائط الإعلام على نطاق واسع ، عرض السيد كريستياني بعد تنصيبه ، في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ الدخول في حوار مستمر مع منظمات المغاوير ، (ما يسمى بعملية الحوار) . وعقدت الجولة الأولى من المحادثات في مكسيكو سيتي في ١٣ و ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ، وعقدت الجولة الثانية في سان خوسيه ، كوستاريكا ، ابتداء من ١٦ تشرين الأول/اكتوبر . ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق موضوعي في الاجتماع الاخير ، ولكن المشاركين قرروا مواصلة المحادثات . وحضر الاجتماعات مراقبون عن الكنيسة الكاثوليكية في السلفادور ، والأمم المتحدة ، ومنظمة الدول الأمريكية .

٨ - ولاحظ الممثل الخاص مرة أخرى ، أثناء إقامته في السلفادور ، رغبة مواطني السلفادور الشديدة في أن يؤدي الحوار بصورة نهائية إلى تسوية مبكرة للنزاع قائمة على التفاوض . وفي حين أن الممثل الخاص يعترف بالصعوبات الكامنة في عملية الحوار والمفاوضات ، فإنه يود أن يطلب مرة أخرى من الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني التحلي بالواقعية السياسية ورحابة الصدر والقدرة الخلاقة لكي يصبح السلم قريبا جدا أمرا واقعا في السلفادور . فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها الاضطلاع بعملية التعمير التي يحتاج إليها البلد والمتفق عليها على نحو متبادل .

٩ - وفيما يتعلق بالحوار وبعملية التفاوض ، يرى الممثل الخاص أنه من الجدير بالذكر أن رؤساء أمريكا الوسطى اعتمدوا في اجتماع القمة المعقود في تيلا ، هندوراس ، في الفترة من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ إعلان تيلا الذي ينص على "تأييد حث الجماعات المسلحة في المنطقة ، ولا سيما جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، التي ما زالت تسلك سبيل القوة ، على الكف عن هذه الأفعال . وبناء عليه ، أيدوا الفصل الثالث من وثيقة المساعدة على التسريح الاختياري لأفراد هذه الجبهة ، الذي يحث الجبهة بقوة على وقف الأعمال العدائية وقفا فوريا وفعليا ، توصلا إلى حوار يساعد على نبذ الكفاح المسلح ، وإدماج أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في الحياة المؤسسية والديمقراطية" . وفي الفصل الثالث ، تحث بقوة حكومات بلدان أمريكا الوسطى الأربعة الأخرى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني "على إقامة حوار بنّاء ، بغية إقرار سلم عادل ودائم . وبالمثل ، تحث الحكومات المذكورة ، حكومة

السلفادور على الموافقة بضمانات كاملة ... على إدماج أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في الحياة السلمية" .

ثالثا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١٠ - نظرا للقيود المفروضة على طول هذا التقرير ، فإن المقرر الخاص لن يستنسخ بالتفصيل البيانات التي تلقاها عن الحالة الاقتصادية في البلد . بل سيكتفي بالإشارة إلى أن العوامل التي أدت إلى تدهور ظروف المعيشة لمواطني السلفادور قد استمرت خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٩ ، ومن أهم هذه العوامل استمرار النزاع المسلح .

١١ - وقد تمكّن الممثل الخاص ، أثناء إقامته في السلفادور ، من زيارة قرية تينانشينغو التي كانت هدفا لقصف جوي مكثف منذ عدة سنوات . ولم يكن الوصول إلى هذه القرية التي يبلغ تعداد سكانها ٣٠٠ نسمة سهلا ، بالإضافة إلى افتقارها إلى الخدمات العامة . ولم تكن فيها كتيبة من القوات المسلحة أو قوات الأمن . وقال السكان إن راهبة بلجيكية هي التي كانت تتخذ القرارات في حالات الطوارئ ، وهي التي كانت تحرص على توفير أهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع المحلي . فإذا احتاج مثلا شخص إلى عناية طبية طارئة فالراهبة هي التي كانت تأخذه في عربتها إلى المستشفى الواقع في قرية قريبة . وتظلم السكان بصفة متكررة وملحة من عدم وجود أعمال ، حيث أن العاملين في مجال الزراعة وحدهم هم الذين يجدون عملا ، وحتى هؤلاء لا يجدون سوى عمل مؤقت . وبعض الأطفال حفاة ، والانطباع العام الذي تتركه تينانشينغو هو انطباع بالفقر ، على الرغم من أنه ليس الفقر المدقع والشديد الذي لاحظه الممثل الخاص عام ١٩٨٨ في قرية البريّو التي أُعيد الاستيطان فيها .

١٢ - وتلقى الممثل الخاص معلومات من مصادر مختلفة عن المضايقات التي تعاني منها نقابات العمال[٥] . وزُعم أن هذه المضايقات اشتملت ، في بعض الأحيان ، على الاحتجاز لفترات أطول مما يسمح به الدستور ، وعلى التعذيب ، وسوء المعاملة ، بل حتى على حالات إعدام بلا محاكمة . وسيناقش الممثل الخاص هذه المسائل في الفرع الملائم من هذا التقرير .

١٣ - وأشارت المصادر نفسها إلى الاحتلال المؤقت بوسائل عنيفة لمكاتب نقابات العمال . فقد حوصرت واحتلت على وجه التحديد مكاتب اتحاد النقابات الوطنية لعمال السلفادور في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وفي ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩[٦] . ونظّم أعضاء

اتحاد النقابات الوطنية في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ مظاهرة فضتها القوات المسلحة بالقوة ، إذ ألقت القبض على ما يزيد على ٦٠ شخصا(٧) . وعلم الممثل الخاص أنه أفرج فيما بعد عن معظم هؤلاء الأشخاص ، وأبلغته السلطات السلفادورية المختصة أن المشتركين في المظاهرة تصرفوا بعنف شديد وأحرقوا عدة حافلات . وقالت السلطات نفسها للممثل الخاص إن اتحاد النقابات الوطنية يمثل جبهة للنشاط المتمرد ، وإن كان أعضاء الاتحاد قد أنكروا ذلك في مناقشاتهم مع الممثل الخاص . وعلى كل حال ، ذكرت مصادر ، قيل إنها مصادر مستقلة وتفضل أن تظل مجهولة ، للممثل الخاص أن أنشطة بعض أعضاء اتحاد العمال ليست ، بدرجات متفاوتة ، مستقلة تماما عن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . واعترف أحد أعضاء اتحاد العمال ، في حديثه مع الممثل الخاص ، بأن منظمته تشترك مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في بعض الأهداف السياسية ، ولكنها لا تشترك معها في أهدافها العسكرية .

١٤ - وعلم الممثل الخاص أيضا(٨) بالغارات التي شنها أفراد الجيش وقوات الأمن في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ على مكاتب بعض المؤسسات الانسانية ، مثل مؤسسة "كريبديس" (CRIPDES) وهي الغارات التي زعم أنه أعقبتها اعتقالات جماعية . وتقول السلطات إن هذه المؤسسات ترتبط بأنشطة تخريبية وذلك على الرغم من أن قادة هذه المنظمات نفوا ذلك . وتم ، في نفس اليوم أيضا اعتقال زعماء اللجنة المعنية بالمختفين والمسجونين السياسيين في السلفادور (COMADRES) . وفي ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قامت مجموعات من رجال الجيش بتطويق واحتلال مكاتب النقابات والتعاونيات والمؤسسات الإنسانية ومؤسسات معونة اللاجئين(٩) . وفي ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، اعتقلت الشرطة أعضاء إحدى هذه المنظمات عقب قيامهم بمظاهرة(١٠) .

١٥ - واشتكت جامعة السلفادور أيضا من المضايقات التي تتعرض لها من جانب السلطات . ففي ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، اقتحمت قوات الجيش مباني جامعة السلفادور(١١) وعاودت ذلك في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩(١٢) . وفي مطلع حزيران/يونيه ، توفي أحد طلاب الجامعة في صدام مع الجيش(١٣) . وفي مطلع صباح ٢٢ تموز/يوليه ، فجرت مجموعة من الأشخاص أربعة قنابل في مطبعة تابعة للجامعة الامريكية المركزية ، مما ألحق بها أضرارا جسيمة(١٤) . وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٩(١٥) ، فتحت قوات الجيش النار على ١٥ من طلبة الجامعة فقتلت واحدا منهم وأصابت ستة آخرين بجراح . وأصدرت لجنة

حقوق الانسان السلفادورية (غير حكومية)[١٦] بيانا صحفيا كشفت فيه بالتفصيل عن حالات أخرى كثيرة من المضايقات والهجمات على مراكز الجامعة ، بما في ذلك عمليات الاعتقال ، والاختفاء ، والتهديد بالقتل ، وإساءة المعاملة ، ومهاجمة المسؤولين في الجامعة ، وتفريم الهيئات وإحداث الاضرار . وفي مقابلة مع الممثل الخاص في السلفادور ، أكد ممثلو الجامعة هذه الشكاوى وقدموا اليه وثائق بشأن هذا الموضوع . ووفقا لهذه الوثائق ، تم اعتقال ١٦ طالبا ووضعهم تحت تصرف المحاكم .

١٦ - وتشمل الوثائق السالفة الذكر تقريرا عن الاحداث التي وقعت في جامعة السلفادور يوم ٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، والتي زعم أنها تضمنت هجوما للجيش على الحرم الجامعي ، أسفر عن إصابة ٢٤ شخصا بجراح وإلحاق أضرار بكثير من المباني . وفيما يتعلق بهذه الاحداث ، يرغب المقرر الخاص ، مع ذلك ، أن يلفت الانتباه الى رسالة حكومية[١٧] ، تذكر أن طلبة من جامعة السلفادور قاموا يوم ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ باستفزاز أفراد عسكريين كانوا في نوبة أمن بالقرب من الحرم الجامعي ، حيث ألقوا عليهم قنابل يدوية وقنابل المولوتوف . ورد الجيش على هذا الهجوم وأصيب أشخاص كثيرون بجراح . وفي سان سلفادور ، أخبرت السلطات المختصة الممثل الخاص بأن جامعة السلفادور تعتبر عموما بؤرة للنشاط التخريبي .

١٧ - وأثناء إقامة الممثل الخاص في السلفادور ، استقبل مجموعة من القساوسة والرهبان والراهبات الذين اشتكوا من المضايقات المستمرة لاسيما المضايقات النفسية التي يتعرضون لها من جانب الأفراد سواء من يرتدي منهم زيا رسميا أو زيا مدنيا والذين ينتمون الى قوات الأمن . وأدعوا بوجود رجال الشرطة بصورة مستمرة خارج الكنائس أو داخلها .

١٨ - وفي سان سلفادور ، أبلغ قادة منظمات الفلاحين الممثل الخاص بما يساورهم من قلق بالغ بل وغضب أيضا لما أسموه بالارتداد عن عملية الإصلاح الزراعي . وأشاروا ، بصفة خاصة ، الى بعض أحكام المحكمة العليا التي تأمر برد بعض المزارع المصادرة ، بموجب قانون الإصلاح الزراعي ، الى أصحابها السابقين . وقد نقل الممثل الخاص هذا القلق الى المحكمة العليا والى وزارة الزراعة . وأوضح رئيس المحكمة العليا الحالي للممثل الخاص ان المحكمة قد تقيدت في إجرائها تقيدا دقيقا بالقانون . وفي قضية الضيعة المعروفة بإسم إل سبينو ، أعلنت المحكمة أن الاستيلاء على جزء من هذه الضيعة قانوني ، لكنها أعلنت ان مصادرة الجزء المصنّف بأنه كان منطقة حضرية قبل إنفاذ قانون الإصلاح الزراعي ، ليس قانونيا . وقدم وزير الزراعة نفس التفسير الى الممثل الخاص ، وأضاف أن الوزارة على إتصال مع الملاك السابقين لهذه الضيعة بغية التوصل

الى حل يحقق مصالح لجميع الأطراف المعنية . ويأمل الممثل الخاص في أن تجد هذه القضية وغيرها من القضايا حلولا مرضية نظرا لما تتسم به هذه المسألة من حساسية اجتماعية وبل وحتى سياسية أيضا .

١٩ - وقبل الإنتهاء من هذا الفرع من التقرير ، يود الممثل الخاص أن يشير الى أنه يواصل الحصول على معلومات مستفيضة بشأن الهجمات التي تشنها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على الهياكل الاقتصادية للبلد . وتتضمن الفقرات التالية تقريرا ، ليس على سبيل الحصر ، عن عواقب بعض هذه الأعمال .

٢٠ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها اللجنة التنفيذية للطاقة الهيدرولوجية لريو ليمبا الى الممثل الخاص في السلفادور ، بلغت قيمة الأضرار التي وقعت خلال الفترة بين ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ و ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، نتيجة الهجمات التي شنتها هذه الجبهة ، ما مجموعه ١٦٣ ٨٠٨ ٣٧ كولونا سلفادوريا (الدولار الواحد يعادل ٦,٤٠ كولون) . وبلغت الخسائر التي لحقت بالادارة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية ما مجموعه ١٢٨ مليون كولون .

٢١ - وبالاضافة الى ذلك ، وحتى عام ١٩٨٩ ، فرضت الجبهة إيقاف حركة المرور في مناسبتين : الأولى لمدة أربعة أيام في آذار/مارس بمناسبة انتخابات رئيس الجمهورية ، والثانية لمدة ثلاثة أيام في نهاية أيار/مايو وبداية حزيران/يونيه ، بمناسبة تنصيب رئيس الجمهورية الجديد . وعلاوة على ذلك ، قامت مجموعات من رجال العصابات ، في الفترة بين ١٥ حزيران/يونيه و ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، بتدمير ٦٥ مركبة للنقل العام ، وقتل صاحب أوتوبيس في إحدى المناسبات[١٨] .

رابعا - الحقوق المدنية والسياسية

ألف - حالات الإعدام بلا محاكمة

٢٢ - خلال الشهور الثمانية الأولى لعام ١٩٨٩ ، واصل الممثل الخاص تلقي معلومات من عدد كبير من المصادر عن حالات إعدام بلا محاكمة لدوافع سياسية تم تنفيذها في عدد من غير المقاتلين . وكما حدث في التقارير السابقة ، يود الممثل الخاص أن يوجه الإنتباه الى صعوبة تحديد عدد هذه الجرائم بدقة ، حيث تختلف الأرقام حسب المصادر . ولذلك فإنه ينصح بتوخي بالغ الحذر والحيطة في تفسيرها .

٢٣ - والأرقام التالية مقدمة من مكتب الحماية القانونية التابع للابروشية[١٩] فيما يتعلق بحالات الإعدام بلا محاكمة تعزى الى أفراد من الجيش وقوات الأمن والدفاع المدني :

كانون الثاني/يناير	٧
شباط/فبراير	١٣
آذار/مارس	١٧
نيسان/ابريل	٢
أيار/مايو	-
حزيران/يونيه	١
تموز/يوليه	٥
آب/أغسطس	٥

٢٤ - وقدم المكتب المسيحي للمعونة القانونية[٢٠] الأرقام التالية عن حالات الإعدام بلا محاكمة :

كانون الثاني/يناير	٢
شباط/فبراير	٨
آذار/مارس	١
نيسان/ابريل	٥
أيار/مايو	-
حزيران/يونيه	-
تموز/يوليه	-
آب/أغسطس	-

٢٥ - وتقدم لجنة حقوق الانسان السلفادورية (حكومية) الأرقام التالية[٢١] لحالات وفيات المدنيين التي تعزى الى أفراد من القوات المسلحة في ١٩٨٩ :

كانون الثاني/يناير	٨
شباط/فبراير	٦
آذار/مارس	٢٤
نيسان/ابريل	٥

أيار/مايو	٤
حزيران/يونيه	٦
تموز/يوليه	٨
آب/أغسطس	٧

٢٦ - ويقدم نفس المصدر الأرقام التالية لحالات وفيات المدنيين التي تسبب فيها أشخاص مجهولون :

كانون الثاني/يناير	٤٣
شباط/فبراير	٣٣
آذار/مارس	٣٣
نيسان/ابريل	٣٣
أيار/مايو	٢٢
حزيران/يونيه	١١
تموز/يوليه	٢٢
آب/أغسطس	٢١

٢٧ - وفيما يتعلق بحالات الإعدام بلا محاكمة التي قيد النظر حاليا ، تلقى الممثل الخاص معلومات أيضا عن حوادث محددة لا ريب في أنها واردة في الأرقام المذكورة في الفقرات أعلاه . وبعض هذه الحوادث ترد تفاصيلها أدناه ، على أن يكون مفهوما بوضوح أن هذا التقرير إنتقائي وليس تقريرا شاملا .

٢٨ - وقد وصفت شاهدة للممثل الخاص بالتفصيل كيف شاهدت في الساعة السابعة من صباح ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ أفراد الدفاع المدني وهم يضربون إبنها الذي اشتكى من أنهم لا يسيئون إلا معاملة الأشخاص المهذبين . وقد أطلقوا النار على ابنها فقتلوه وأصابوا أطفالا آخرين لها بجروح . وقد تمكن الممثل الخاص من مشاهدة آثار الجروح . وقدم مكتب الحماية القانونية معلومات مكتوبة عن الحادث تؤيد شهادتها .

٢٩ - ووصف شاهد آخر كيف قام جنود يرتدون الزي الرسمي في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بأخذ أمه وزوج أمه من بيتهما وأجبروهما على الاستلقاء على وجههما في الشارع وقتلوهما رميا بالرصاص .

٣٠ - وقال أحد الشهود إنه في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، قام جنود يرتدون الزي الرسمي بإلقاء القبض عليه وعلى والده وشخص آخر وهم في طريقهم لشراء حطب . ونقلوا الى مكان آخر حيث أفرج عن الشاهد وبعد ذلك سمع طلقات وانفجار قنابل . وبعد يومين عثر على جثة أبيه وجثة الشخص الآخر .

٣١ - وأبلغ شاهدان آخران الممثل الخاص أنه في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ قام أفراد من الشرطة الوطنية ، بعضهم بالزي الرسمي وبعضهم بالملابس المدنية ، بإطلاق الرصاص على صديق لهما وقتله ثم إطلاق الرصاص على شاهدة ، وإصابتها وإصابة ابنها الصغير ، الذي كان بين يديها ، بجراح قاتلة . وقد أعطى مكتب الحماية القانونية الممثل الخاص معلومات كتابية عن تلك الحوادث .

٣٢ - وأبلغت إحدى الشاهدات الممثل الخاص بأن قوات الجيش قامت في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ بإلقاء القبض على زوجها ، بتهمة التعاون مع تنظيمات المغاورين . وفي ٢٠ حزيران/يونيه ، عُثر على جثته في إحدى ثكنات الشرطة الوطنية .

٣٣ - وأبلغ شاهدان آخران الممثل الخاص بأنه في ١ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، جاء الى بيتهما جنود يرتدون الزي الرسمي وضربوا أحدهما وأمروه بتسليم أسلحته . وعندئذ وصل صديقان فقام الجنود بأخذ الأشخاص الثلاثة جميعا . وجرى استجوابهم وهم معصوبي العينين واحتجزوا لمدة ١٦ يوما في وحدة عسكرية . وقد قتل اثنان منهم ، واحد رميا بالرصاص والآخر في المستشفى بعد أن تعرض للضرب . وقام أيضا مكتب الحماية القانونية بإعطاء الممثل الخاص معلومات عن هذه الحالة .

٣٤ - وقالت إحدى الشاهدات ، إن جنودا يرتدون الزي الرسمي قاموا في يوم ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ بإلقاء القبض على زوجها الذي تزوجته بعقد مدني ، وأردوه قتيلا عندما حاول الفرار . كما أطلق الرصاص على الشاهدة وأصيبت بجراح في الحنجرة .

٣٥ - وقال شاهد آخر ، إن أفرادا من الدفاع المدني يرتدون الزي الرسمي القوا القبض على أخيه في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وأوثقوه ، وفقأوا عينيه ثم قتلوه في طريق قريب .

٣٦ - وقال شاهدان آخران ، أشارا الى حوادث وقعت في ٧ آب/أغسطس ، إن جنودا يرتدون الزي الرسمي تعقبوا شاحنة من طراز "بيك - آب" ، تحمل الشهود وبعض الأشخاص الآخرين ، مسافة سبعة كيلومترات . وعندما توقفت المركبة ، أطلق الجنود الرشاشات

على أحد الركاب ، الذي توفي متأثر بجراحه . ونقلا عن الشهود ، وقع الهجوم بتحريض من أحد المدنيين بسبب مشاجرة بشأن امرأة .

٣٧ - وأبلغ الشهود الممثل الخاص بحالة اعدام أخرى تمت بدون محاكمة في ٣٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، عندما قام أحد الجنود بإطلاق الرصاص على طالب صغير . واعترف القائد العام للقوات المسلحة بأن الجندي قد ارتكب خطأ ، وأنه أمر بإجراء تحقيق(٣٢) .

٣٨ - وأبلغ شهود آخرون الممثل الخاص عن قتل شاب في حوالي الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ . وكان هذا الشاب يقود مركبة بصحبة الشهود عندما أطلقت نيران الرشاشات من مركبة عسكرية . وقتل الشاب وأصيب خمسة آخرون بجراح . وتناول الممثل الخاص الحادثة مع القائد العام للقوات المسلحة وأُبلغ بأنها حالة خطأ في التعرف على الهوية وأن المسؤولين وضعوا بالحبس في انتظار إجراءات المحاكمة(٣٣) .

٣٩ - وأبلغ شاهد آخر الممثل الخاص بأن قوات الجيش ألقت القبض على أحد الاشخاص في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وإنه توفي بعد ذلك بيومين نتيجة ضربه .

٤٠ - ومع مراعاة ضرورة توخي الحذر السابق الاشارة اليه ومع أخذ جميع البيانات المتاحة للممثل الخاص في الاعتبار ، يجب الانتهاء الى أن العدد المرتفع بصورة مثيرة للقلق لحالات الاعدام بدون محاكمة والمنسوبة الى عاملين في جهاز الدولة في عام ١٩٨٨ ، استمر بنفس المستوى في الاشهر الاولى من عام ١٩٨٩ . وإن كان من المشجع أن القائد العام للقوات المسلحة قد اعترف في بعض الحالات بمسؤولية المتهمين الذين اتخذت حيالهم إجراءات مناسبة . وتتمثل نقطة أخرى مثيرة للاهتمام في أنه لم تقدم تقارير عن حدوث عمليات قتل جماعي .

٤١ - وواصل الممثل الخاص تلقي قدر كبير من المعلومات عن حالات الاعدام بدون محاكمة لدوافع سياسية وتعزى لما يطلق عليه "فرق القتل" . ونقلا عن مصادر المعلومات ، ترتبط "فرق القتل" بأفراد الجيش وقوات الأمن أو أن هؤلاء الافراد يتفاضون عنها أو يحمونها . ومن الناحية النظرية ، يبدو هذا معقولا على الرغم من أنه يجب أن يوضح الممثل الخاص أن الظروف التي تعمل فيها "فرق القتل" لا تجعل من السهل تماما التحقيق في الحوادث المنسوبة لها . ولا يمكن بالتأكيد استبعاد أن توفر أنشطتها غطاء للجرائم العادية . وعلى أية حال ، فإن رابطة الحماية القانونية(٣٤) تنسب حالات الاعدام التالية بدون محاكمة الى فرق القتل :

كانون الثاني/يناير	٢
شباط/فبراير	٤
آذار/مارس	٣
نيسان/ابريل	٣
أيار/مايو	٤
حزيران/يونيه	-
تموز/يوليه	-
آب/أغسطس	٢
أيلول/سبتمبر	٢

٤٢ - وتلقى أيضا الممثل الخاص قدرا كبيرا من المعلومات تتعلق بعمليات الإعدام دون محاكمة التي تُعزى الى منظمات المغاورين . وفيما يلي هذه الارقام وفقا لمنظمة الحماية القانونية(٣٥) :

كانون الثاني/يناير	٨
شباط/فبراير	٣
آذار/مارس	٣
نيسان/ابريل	٤
أيار/مايو	٤
حزيران/يونيه	٥
تموز/يوليه	١
آب/أغسطس	٣

٤٣ - وقدمت اللجنة السلفادورية لحقوق الانسان (حكومية) الارقام التالية لوفيات المدنيين والعسكريين في غير ساعات العمل نتيجة لأعمال إرهابية(٣٦) :

كانون الثاني/يناير	٣٣
شباط/فبراير	١٨
آذار/مارس	٣١
نيسان/ابريل	٣٨
أيار/مايو	٣٦
حزيران/يونيه	٣١
تموز/يوليه	١٠
آب/أغسطس	٦

٤٤ - وتلقى الممثل الخاص كذلك معلومات محددة عن عمليات إعدام دون محاكمات تُعزى الى منظمات المغاورين يرد ذكر بعض منها في الفقرات التالية .

٤٥ - أعلنت حكومة السلفادور(٢٧) أن مغاوري جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قتلوا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ أرنستو انطونيو فلورس حاكم أوسولوتان ، أثناء وجوده في منزله . وقتلوا في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ السيد أورلاندو مارتينيز في كانتون ستيوفيجي ، وقتلوا في ١٤ كانون الثاني/يناير السيد كارلوس ايتشيفيريا في كانتون سان فرانسيسكو ديلمونتي أمام عائلته . وقام المغاورون في الحضر التابعون لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بقتل السيد مغويل كاستيلانوس القائد السابق للمغاورين في ١٧ شباط/فبراير بينما كان يقود سيارته في سان سلفادور(٢٨) . وفي ١٣ حزيران/يونيه ، أعلنت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مسؤوليتها عن مقتل السيد مغويل انجيل راميريز وهو طبيب نفسي تابع للشرطة اتهمته بتعذيب أعضاء الجبهة أثناء استجوابات الشرطة(٢٩) . وفي ٢٦ حزيران/يونيه قُتل بروبرتو أرماندو ريفيرا رئيس ادارة الحريق لدى مغادرته منزله في سان سلفادور متوجها الى عمله ؛ وأعلن مغاوري جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في الحضر مسؤوليتهم عن الحادث(٣٠) .

٤٦ - ويود الممثل الخاص أن يشير كذلك الى مقتل السيد روبرتي جارسيا الغرادو المدعي العام للجمهورية في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ عندما انفجرت قنبلة في سيارته . وأعلنت جماعة متطرفة من الجناح اليميني معروفة باسم "قوات جيراردو باريوس المدنية" مسؤوليتها عن الهجوم(٣١) . ومع ذلك عزا بلاغ حكومي أُرسل الى الممثل الخاص عملية القتل الى مجموعات ارهابية(٣٢) ، ولم تُعلن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تنصلها عن الحادث . ومن رأي الممثل الخاص ، أن مقتل المدعي العام يمكن أن يعزى الى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

٤٧ - ومع ذلك فقد أنكرت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مسؤوليتها عن أعمال عُزيت إليها ومن بينها مقتل السيد خوزيه انطونيو رودريغوس بورس الوزير في مكتب الرئيس وسائقه وشخص آخر كان بصحبته في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ بالأسلحة الاتوماتيكية . وقد نسبت الحكومة(٣٣) هذه الجريمة الى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، لكن بلاغا صادرا عن الجبهة مؤرخا في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ قدم الى الممثل الخاص ، نفى بشكل قاطع الاشتراك في هذا الحادث . ونسبت كذلك لجنة الصحافة في القوات المسلحة الى مغاوري جبهة فارابونو مارتي للتحرير الوطني قتل السيد إدغر شاسون وهو خبير في العلاقات الخارجية قُتل بينما كان يقود سيارته في سان سلفادور في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . ويقال أن أرملة القتيل قد ادعت نفس

الادعاء ، على الرغم من نفي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني[٣٤] . ونفت الجبهة صلتها بالهجوم الذي شُن على سيارة رئيس المحكمة العليا ، السيد مورسيو غوتييريز كاسترو عندما كان مسافرا مع اسرته ، وهو الهجوم الذي لقي فيه أحد حراسه مصرعه[٣٥] . كما نفت ، للممثل الخاص ، أي مسؤولية عن الهجوم الذي وقع يوم ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ على منزل السيد فرانسيسكو مارينو نائب رئيس الجمهورية ، على الرغم من أن الحكومة تنسب هذا الهجوم لمقاتلي الجبهة[٣٦] .

٤٨ - وفيما يتعلق بعمليات الإعدام بلا محاكمة لمسؤولين حكوميين أو لأشخاص ينتمون الى ايديولوجية الجناح اليميني ، التي تنفي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مسؤوليتها عنها ، ألمح أشخاص مستقلون ومؤسسات مستقلة للممثل الخاص في سان سلفادور الى أن مقاتلين متطرفين يتسمون بالعنف من الجناح اليساري قد قاموا بها وهم يعملون بصفة مستقلة عن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . ويرى الممثل الخاص أن هذه الفكرة تبدو معقولة .

٤٩ - وعلى الرغم من أن الأحداث التالية لا تعد عمليات اعدام بلا محاكمة بمعنى الكلمة لكنها تمثل تهديدا صريحا بارتكاب مثل هذه العمليات ، يود الممثل الخاص الاشارة الى أنه تمكن أثناء زيارته للسلفادور من رؤية بعض الخطابات التي أرسلتها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الى أحد المزارعين تطالبه بتسليم امدادات غذائية ومواد لصنع متفجرات كنوع من الضريبة الثورية . ويدرك الممثل الخاص تماما المحنة الأليمة التي وضع فيها المزارع : فإذا لم يخضع للابتزاز سيتعرض لأسوأ انواع الانتقام واذا ما أذعن سيواجه خطر اتهامه بالتعاون مع المقاتلين .

٥٠ - وعلم الممثل الخاص بمحاولة إعدام دون محاكمة من استاذ جامعي فقد يده وجزء من ذراعه عندما انفجرت قنبلة في مدخل داره في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . ويعتقد الاستاذ الجامعي أن بعض مقاتلي الجناح اليساري المتطرف هم الذين قاموا بوضع القنبلة لأنه كان قد تلقى تهديدات بالفعل ، وكان قد تحدى أثناء عمله الجامعي ايديولوجية المقاتلين .

٥١ - وخلال الأشهر التي انقضت من عام ١٩٨٩ ، أمعنت منظمات المقاتلين في "عمليات الإعدام" المزعجة ، وهي في الواقع عبارة عن عمليات اعدام دون محاكمة لذلك لا تتمشى مع المعايير المقبولة عالميا بشأن حماية الحياة البشرية .

٥٢ - وخلال عام ١٩٨٩ ، واصل مقاتلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أنشطتهم المزعجة التي تتم بلا تمييز في الحضر . وتشير حكومة السلفادور[٣٧] الى أن مقاتلين

الجبهة في الحضر وضعوا في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ أجهزة متفجرة بالقرب من المدرسة الوطنية للرقص في سان سلفادور معرضين للخطر حياة العديد من الأفراد . وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ (٣٨) قام مغاورو الجبهة بتفجير لغم في طريق حافلة صغيرة تحمل مدنيين في مقاطعة سانتا آنا مما أدى الى مصرع ثمانية أشخاص من بينهم طفلان واصابة سبعة آخرين بجراح خطيرة . وأشارت الحكومة كذلك (٣٩) الى أنه في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، هاجم مغاورو الجبهة السوق المركزية في سان سلفادور مما أدى الى مصرع عدد من الاشخاص واصابة كثيرين غيرهم . ووفقا لنفس المصدر (٤٠) ، قام مغاورو الجبهة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ بمهاجمة منطقة آرسي الرئاسية في سان سلفادور التي يسكنها أساسا عائلات الجنود معرضين للخطر حياة العديد من الاشخاص لا سيما الاطفال وهم في طريقهم الى المدارس .

باء - عمليات الاعتقال والاختطاف والاختفاء

٥٣ - أبلغت المنظمات غير الحكومية في سان سلفادور الممثل الخاص أن التسعة أشهر الاولى من عام ١٩٨٩ شهدت زيادة في عدد عمليات الاعتقالات السياسية . وعلى الرغم من أن الحالة قد تكون كذلك ، فإن الممثل الخاص يؤكد من جديد رأيه بأن من حق السلطات السلفادورية أن تلقي القبض على الأشخاص الذين يقومون بأعمال عنف ضد النظام الدستوري ما دامت عملية الاعتقال والاجراءات القانونية اللاحقة تتمشى مع المعايير الدستورية ومع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الانسان التي تلتزم بها جمهورية السلفادور .

٥٤ - وقدم مكتب "الحماية القانونية" (٤١) الاحصاءات التالية

	اعتقالات	أشخاص اعتقلوا ولم يعثر لهم على اثر بعد ذلك	أشخاص مفقودون	أشخاص اعتقلوا ثم اطلق سراحهم بعد ذلك
كانون الثاني/يناير	١٢	٠٩	٠٩	٥٢
شباط/فبراير	٢٩	١٧	٠٥	٣٤
آذار/مارس	٢٥	٠٣	٠٥	٢٨
نيسان/ابريل	٥٤	٠٨	١٠	٥٤
أيار/مايو	٢٤	٠٤	٠١	٤٥
حزيران/يونيه	٢٥	٠٤	٠٤	٣٧
تموز/يوليه	٥٩	٠٥	٠٤	٤٦
آب/أغسطس	٢٥	١١	٠٦	٢٥
أيلول/سبتمبر	٠١	٠٢	٠٠	٠٠

٥٥ - وفيما يلي الارقام التي قدمها مكتب "المعونة القانونية"(٤٣) :

	عمليات اعتقال تعسفي	حالات اختفاء
كانون الثاني/يناير	٤٥	٣
شباط/فبراير	٤٤	٥
آذار/مارس	٣٨	صفر
نيسان/ابريل	٥٦	١
أيار/مايو	٤٣	١
حزيران/يونيه	٣٧	٣
تموز/يوليه	٤٣	صفر
آب/أغسطس	٤٠	٥
أيلول/سبتمبر	٣٣	١

٥٦ - وعلاوة على البيانات الواردة في الفقرات السابقة ، استمع الممثل الخاص في السلفادور إلى أقوال شهود عن حالات الاختفاء .

٥٧ - واختطفت منظمات المغاورين الافراد أيضا . وقدم مكتب الحماية القانونية الارقام التالية(٤٣) :

	الاشخاص الذين اختطفتهم منظمات المغاورين	الاشخاص الذين اختطفتهم منظمات المغاورين وأطلق سراحهم فيما بعد
كانون الثاني/يناير	٨	-
شباط/فبراير	٤	-
آذار/مارس	٤	٢
نيسان/ابريل	٨	-
أيار/مايو	-	-
حزيران/يونيه	-	٣
تموز/يوليه	٢	-
آب/أغسطس	٢	-

٥٨ - وتعطي لجنة حقوق الإنسان السلفادورية (الحكومية) الأرقام التالية للمدنيين الذين اختطفتهم جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (٤٤) :

كانون الثاني/يناير	٨٥
شباط/فبراير	٣٠
آذار/مارس	٣٠
نيسان/ابريل	٤٣
أيار/مايو	٣٠
حزيران/يونيه	٩
تموز/يوليه	٣
آب/أغسطس	١٤

٥٩ - وشملت الأرقام الأخيرة حالات الاختطاف الجماعي .

جيم - معاملة السجناء السياسيين

٦٠ - أبلغ وزير العدل الممثل الخاص أن عدد الأشخاص المعتقلين بتهمة ارتكاب جرائم سياسية كان ٢٥٠ شخصا تقريبا حتى ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، وهو رقم يفوق أرقام الأعوام السابقة . وفي مقابلات جرت في السلفادور ، أعرب أقارب الأشخاص المعنيين عن القلق للممثل الخاص بشأن توزيع المعتقلين على سجون متفرقة مختلفة في جميع أنحاء البلد ، وإرغامهم على الحياة في ظروف قاسية مع المجرمين العاديين . بيد أن وزير العدل أكد للممثل الخاص بأن المعتقلين السياسيين يعاملون معاملة خاصة .

٦١ - واشتكت معظم المنظمات غير الحكومية التي قدمت معلومات شفوية وخطية إلى الممثل الخاص في السلفادور لأن المستجوبين أمعنوا في تعذيب السجناء السياسيين . واستجوب الممثل الخاص عيّنة عريضة بشكل معقول من الأشخاص الذين اعتقلوا في الماضي قبل أن يطلق سراحهم . وأدلى الشهود الأعضاء في منظمات بأقوال مماثلة تقريبا : استمر الاستجواب فترات طويلة ، وعصبت عيون المعتقلين أثناء الاستجواب ولم يسمح لهم بالجلوس أو الاستراحة ، وتعرضوا للضرب فترات طويلة ، واستخدمت قبعة تعيق التنفس وتسبب الاغماء ، وسلطت عليهم صدمات كهربائية داخل خزانات مياه ، واستخدم المستجوبون العقاقير والحوامض ، وفي مناسبات عديدة تم اغتصاب النساء والرجال على حدٍّ سواء وتعرضوا لإساءات جنسية ، وتعرض أفراد أسرهم للتهديد . واشتكى الشهود الذين لا ينتمون إلى منظمات من إساءة المعاملة السيكولوجية ، والتعرض للضرب

والتهديد بقتلهم أو بقتل أفراد أسرهم أحيانا . وقال عدد محدود من الشهود إنهم لم يتعرضوا لسوء المعاملة ، ولكن استجوابهم كان قاسيا ومهينا .

٦٢ - وعندما أعرب الممثل الخاص للسلطات المختصة عن القلق بعد سماع أقوال الشهود ، أبلغته تلك السلطات أن الاستجوابات تمت وفقا لأحدث الإجراءات العلمية ، بما في ذلك أجهزة الكشف عن الكذب ، وأنها تقيدت دائما بأحكام القانون ، وأوضحت السلطات أن أقوال الشهود جزء من الحملة الرامية إلى تشويه سمعة الحكومة التي تشنها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والفئات التي تحذو حذوها . بيد أن السلطات سلّمت بأنه يتم عصب أعين المعتقلين أثناء الاستجواب لكي لا يتمكنوا من التعرف على مستجوبيهم فيما بعد . وقال موظف كبير إنه إذا تعرّض المعتقلون لسوء المعاملة أحيانا ، فلا تمارس سوء المعاملة بصورة منهجية .

٦٣ - ولا بد للممثل الخاص من الاعتراف بأنه لم يستجوب إلا عددا قليلا من الشهود ولهذا لا يستطيع أن يحدد بدقة النسبة المئوية للأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب ، أو المعاملة القاسية ، أو اللاإنسانية ، أو المهينة ؛ وأضاف أنه تكوّن لديه انطباع بأن النسبة الحالية تفوق نسبة الحالات المماثلة في السنوات السابقة . وأعرب عن الاعتقاد بأنه لا توجد ممارسة معممة منهجية لتعذيب المعتقلين ، وأن مسألة ما إذا كان الشخص المعتقل تعرض للتعذيب تتوقف على سلسلة من العوامل العارضة ، مثل قيمة المعلومات التي يمكن أن يبوح بها ، والحالة العسكرية للصراع ، وهوية الذين قاموا بعملية الاعتقال وما إلى ذلك ...

دال - القضاء الجنائي

٦٤ - تلقى الممثل الخاص في السلفادور معلومات شفوية وخطية مفصلة من المحكمة العليا عن أنشطة نظام القضاء الجنائي فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان . وتشمل هذه المعلومات بوجه خاص الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية في سانتا آنا في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بتوقيع عقوبة السجن على ضابط في الجيش لمدة ٣٠ سنة لأنه ارتكب جريمة القتل(٤٥) .

٦٥ - وتشمل الوثائق المشار إليها في الفقرة السابقة معلومات عن أنشطة لجنة التحقيق الجنائي في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٩ ؛ إذ أحيلت ٨٧ قضية على هذه اللجنة ولم تبت سوى في ٤٩ من هذه القضايا مع العلم بأن قرارها لا يتجاوز مرحلة التحري . وهناك مسألة شائكة تتمثل في حادث تنفيذ عقوبة إعدام جماعية بدون محاكمة

في ٣١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ في قضاء سان فرانسيسكو بمحافظة سان سيباستيان ، التي أشار إليها الممثل الخاص في تقريره السابق (٤٦) . وقدم رائد ، وملازم شان ، ونقيبان ، وعريف وأربعة جنود للمحاكمة ؛ ويأمل الممثل الخاص أن يدان المتهمون إذا ثبت اشتراكهم في هذا الحادث .

٦٦ - وأشار الممثل الخاص إلى الإجراءات المتخذة ضد جنود في القوات المسلحة فيما يتعلق بحالات الإعدام بدون محاكمة الموصوفة في الفصل الرابع من هذا التقرير . وأعرب عن الأمل في إدانة المتهمين إذا ثبت اشتراكهم في ارتكاب هذه الجرائم بصورة مؤكدة .

٦٧ - ومما هو جدير بالذكر أن المحكمة العليا في السلفادور رفضت طلب تسليم المتهم بقتل الأسقف روبيرو وأنه تم الإفراج عن المتهم فيما بعد في ميامي (٤٧) ؛ هذا ولم يتلق الممثل الخاص أي معلومات عن حدوث تطورات جديدة في هذه القضية . وفي ١ نيسان/ابريل ، رفض قاضي سلفادوري محاكمة ضابطين سابقين بتهمة اختطاف عدد من الضباط الآخرين لأغراض مادية شخصية لا سياسية (٤٨) . وأفرج قاضٍ عن شرطي تابع للشرطة الوطنية اتهم باستخدام سلاح ناري للاعتداء على راهبة تحمل جنسية الولايات المتحدة ، وقيل إن الإفراج تم لأسباب قانونية تقنية (٤٩) . ولا يزال القلق يساور الممثل الخاص لأنه ، بصرف النظر عن القضايا المشمولة بقانون العفو عن الجرائم السياسية لعام ١٩٨٧ ، لم تصدر أحكام ضد المتهمين ، ولم تسفر التحريات في القضايا الموصوفة في تقريره لعام ١٩٨٨ عن أي تقدم ، خاصة فيما يتعلق بحالات الاعدام بدون محاكمة .

٦٨ - وأسهب رئيس وأعضاء المحكمة العليا في وصف الصعوبات التي تحول دون إقامة العدالة الجنائية في السلفادور ، التي ورد سرد لها في التقارير السابقة (٥٠) . ويرى الممثل الخاص أنه ينبغي أن تؤخذ هذه الصعوبات في الاعتبار لدى إجراء تقييم شامل لنظام العدالة الجنائية في السلفادور . بيد أنه ينبغي إيضاح أن أسلوب العمل بهذا النظام لا يزال غير مرض بوجه عام . ومما هو جدير بالذكر أن رئيس الجمهورية وأعضاء المحكمة العليا لا يزالون حريصين على تحسين هذا النظام ، ويرد وصف للمقترحات العملية في الفصل السادس من هذا التقرير .

٦٩ - وكما نقلت وسائط الإعلام (٥١) في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قدمت حكومة السلفادور إلى الجمعية التشريعية مشروع قانون لتعديل القانون الجنائي . لقد أثار مشروع القانون اهتماما شديدا في الأوساط الاعلامية لأنه صنف كجرائم كثيرة من الأنشطة التي كانت مشروعة في الماضي . ويوجه الممثل الخاص العناية إلى المادة ٩ من مشروع القانون التي تعاقب كل شخص "يستخدم السفر إلى الخارج أو الرسائل أو أي وسيلة أخرى

لارتكاب أفعال ، أو الإدلاء ببيانات ، أو وضع برامج لتحريض الدول الاخرى والمنظمات الدولية على التدخل في شؤون السلفادور الداخلية" ... وإذا أقرّ مشروع هذه المادة فسوف يتاح لمحاكم السلفادور توقيع عقوبات على كل شخص يقدم معلومات عن حقوق الإنسان للممثل الخاص ، مما سيعقد المهمة التي أسندت إليه لإعداد هذا التقرير . وعلى أي حال ، لم يعتمد هذا القانون حتى الآن ؛ وقد أكدت السلطات المختصة للممثل الخاص أنها تنوي إجراء دراسة مستفيضة للنقد الموجه ضد مشروع القانون والإصلاحات التشريعية الاخرى المقترحة ، لتفادي حدوث أي تعارض بين القوانين المقبلة وأحكام الدستور أو التزامات إكوادور الدولية في مجال حقوق الإنسان .

خامسا - احترام القانون الإنساني الدولي في المنازعات المسلحة

٧٠ - فيما يلي أرقام ضحايا العمليات العسكرية التي شنها الجيش وفقا لبيانات مكتب الحماية القانونية(٥٢) . بيد أنه يتعذر إحصاء عدد الضحايا من المدنيين ومن أفراد المغاورين :

كانون الثاني/يناير	٨٣
شباط/فبراير	٨٧
آذار/مارس	٧٦
نيسان/ابريل	١٢٩
أيار/مايو	١٥٧
حزيران/يونيه	٧٦
تموز/يوليه	٨٣
آب/أغسطس	٧٨
ايلول/سبتمبر	١٦

٧١ - ويحمّل نفس المصدر الجيش مسؤولية قتل فرد مدني في كانون الثاني/يناير وفرد مدني آخر في حزيران/يونيه من جرّاء انفجار ألغام .

٧٢ - وتقدم لجنة حقوق الإنسان السلفادورية (الحكومية) الأرقام التالية فيما يتعلق بوفيات المدنيين من جرّاء المصادمات بين القوات المسلحة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني(٥٣) :

كانون الثاني/يناير	١
شباط/فبراير	٢
آذار/مارس	-
نيسان/ابريل	١
أيار/مايو	-
حزيران/يونيه	٢
تموز/يوليه	-
آب/أغسطس	٣

٧٣ - وتلقى الممثل الخاص معلومات محددة كذلك بشأن الهجمات التي شنها جيش السلفادور والسلاح الجوي على الطوائف المدنية . ففي ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٩ مثلا تعرضت مدينة سان خوسيه لاس فلوريس للقصف بالقنابل والمدافع الرشاشة أكثر من مرة مما ألحق خسائر فادحة بالمحاصيل والممتلكات الأخرى ، ودون أن تقع أي اصابات في الأرواح . ونقل إلى الممثل الخاص كذلك أن السلاح الجوي قصف المناطق المجاورة لقرية سانتا مارتا في قضاء كاباناس في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ وأن قرويا واحدا اختفى بعد ذلك . ونقلا عن نفس المصدر ، شن الجيش هجوما بمدافع الهاون على قرية سان ميغيل في قضاء موارزان في ١٠ تموز/يوليه وقتل قرويا واحدا وأصاب حفيدته البالغة ١٥ سنة من العمر بجراح (٥٦) . وفي يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ، قصف السلاح الجوي قرية سان خوسيه لاس فلوريس للمرة الثانية ، ودمر ٣٠ منزلا ، وأتلف بعض المحاصيل وأرغم القرويين على المكوث في الكنيسة لمدة ١٢ ساعة . وعندما استفسر الممثل الخاص من الأركان العامة للقوات المسلحة عن هذه الأحداث ، نقل إليه أن سان خوسيه لاس فلوريس كانت تحت سيطرة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني طوال الليل ، مما اقتضى شن هجمات عسكرية لطرد أفراد المغاورين من القرية . وفيما يتعلق بالعلامات التي تركتها القنابل المتشظية ، قالت هيئة الأركان إنه يتعذر التعرف على هوية أصحاب هذه القنابل ، وما إذا كانوا من أفراد الجيش أو من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

٧٤ - إنه نتيجة لاشتباك حدث مع قوات الجبهة بالقرب من ويسوكان في مقاطعة ليبرتاد في ٤ أيار/مايو ١٩٨٩ لقي مواطنان مكسيكيان ومواطنان سلفادوريان مصرعهم بنيران الجيش .

٧٥ - وفي سان سلفادور اشتكى بعض القساوسة والرهبان وأيضا بعض الشهود للممثل الخاص من المعاملة السيئة التي يلقاها السكان المدنيون في مناطق النزاع من أفراد

القوات المسلحة . وتتمثل هذه المعاملة السيئة في عمليات تفتيش وتهديدات وأشكال من الحظر التعسفي (مثلا على استلام ونقل الحطب) ورقابة مفرطة على دخول الأغذية والمواد الطبية ، وتدابير أخرى .

٧٦ - ومن المعلومات الواردة في الفقرات السابقة ومن استجواب بعض الشهود استنتج الممثل الخاص أن ظروف السكان المدنيين الريفيين الذين يعيشون في مناطق النزاع قاسية وبائسة . ويعتقد الممثل الخاص أيضا أن القوات المسلحة تتسبب كما كان الحال في السنوات السابقة مباشرة ، أثناء المعارك مع منظمات المغاورين في سقوط قتلى وجرحى بين السكان المدنيين وإن لم تكن تفعل ذلك بطريقة عشوائية أو عامة بل دون قصد ؛ ويصعب تحديد عدد هؤلاء القتلى بدقة وإن كان أقل بكثير من عدد ضحايا عمليات الاعدام بلا محاكمة التي ترتكب خارج المعارك . كما أن القوات المسلحة تلحق أضرارا بالممتلكات العامة والخاصة وأيضا بالمحاصيل وإن كان قد يصعب بعد المعارك الضارية تحديد أي الجانبين تسبب في وقوع الاضرار ، الجيش أو قوات المغاورين .

٧٧ - كما تلقى الممثل الخاص معلومات عن استعمال الجيش العنف في ازالة المؤسسات الصحية التابعة للجبهة . وعلى وجه التحديد ، ووفقا للتقارير التفصيلية لجمعية الحماية والمساعدة القانونية بعد تحقيق أجري في الموقع تضمن مقابلات مع عدد من الشهود[٥٨] فإن قوات من الجيش قد هاجمت في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ مستشفى مؤقتا كانت الجبهة قد أنشأته في كانتون تشوباديرو في مقاطعة تشالاتيننغو الواقعة بالقرب من نهر سمبل وقتلت طبيبة مكسيكية الجنسية ، ومعاونا سلفادوريا عمره ١٤ سنة ، وثلاثة معاونين آخرين ، وثلاثة مصابين واثنين من جرحى الحرب . وقام سكان المنطقة بدفن الجثث ، وكان يبدو من العلامات الموجودة على بعض جثث الإناث أنه قد جرى اغتصاب أو محاولة اغتصاب . كما تلقى الممثل الخاص أنباء[٥٩] من جبهة فرابوندو مارتي للتحرير الوطني بأن القوات الجوية قد هاجمت في مقاطعة سان فيسنتي في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ مؤسسة صحية أخرى تابعة لمنظمة المغاورين ، وأسفر ذلك عن مصرع طبيب وأحد المرضى ومعاون ومعاونين صحيين عسكريين . ووجه الممثل الخاص الى هذه الحوادث انتباه هيئة أركان حرب القوات المسلحة التي ردت بأن المؤسسات الصحية التابعة لجبهة فرابوندو مارتي ليست إلا مجرد معاقل وأنه لعدم وجود رموز عليها فإنها لا يمكن أن تعتبر مستشفيات .

٧٨ - وفيما يتعلق بالضحايا المدنيين للعمليات الحربية التي تقوم بها قوات المغاورين تقدم لجنة حقوق الإنسان (الحكومية) للسلفادور الارقام التالية فيما يتعلق بعدد القتلى نتيجة لانفجار ألغام تماس[٦٠] :

كانون الثاني/يناير	٩
شباط/فبراير	٥
آذار/مارس	١١
نيسان/ابريل	١٤
أيار/مايو	٢٢
حزيران/يونيه	٥
تموز/يوليه	٦
آب/أغسطس	صفر

٧٩ - وكان ٥٨ في المائة من هذا العدد من الرجال و ١٧ في المائة منه من النساء و ٢٥ في المائة من القصّر . كما أنه من الجدير بالذكر أنه لم يقتل أحد في الاشهر الاخيرة بسبب إنفجار ألغام .

٨٠ - وتحمل جمعية الحماية القانونية قوات المغاورين مسؤولية مصرع الاشخاص التالية أعدادهم نتيجة لانفجار ألغام تماس[٦١] :

كانون الثاني/يناير	٢
شباط/فبراير	٤
آذار/مارس	صفر
نيسان/ابريل	١
أيار/مايو	١٧
حزيران/يونيه	صفر
تموز/يوليه	صفر
آب/أغسطس	صفر
أيلول/سبتمبر	صفر

٨١ - وتلقى الممثل الخاص معلومات أخرى محددة عن الضحايا المدنيين الذين تسببت قوات الجبهة في سقوطهم نتيجة للمعارك . على هذا النحو[٦٢] فإنه في الهجوم على المقر المركزي لشرطة الخزانة في سان سلفادور في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ تسببت نيران المغاورين في مصرع شخص واصابة شخصين آخرين من المدنيين بجراح . ومن جهة أخرى ، ووفقا لما أذاعته الحكومة[٦٣] ، قام مغاورون حضريون تابعون للجبهة في سان سلفادور في ٣٥ أيار/مايو ١٩٨٩ بمهاجمة مقار اللواء الاول مشاة والشرطة الوطنية ومواقع عسكرية أخرى ، وأسفر هذا عن اصابة ستة من المدنيين بجراح وإجلاء مئات من أقاربهم عن ديارهم .

سادسا - الجهود المبذولة لتحسين احترام حقوق الإنسان

٨٣ - في مقابلة أجراها الممثل الخاص في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ مع السيد كريستياني ، الذي كان مرشح حزب التحالف الجمهوري الوطني في انتخابات رئاسة الجمهورية في ذلك الوقت ، أبدى السيد كريستياني اهتماما كبيرا بحقوق الإنسان ، وقال إن احترامها سيكون عنصرا أساسيا في سياسته لو فاز في الانتخابات . ونتيجة لرأيه هذا فإنه عندما تولى الرئاسة الدستورية للجمهورية في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ أدلى بخطاب هام مسجل قال فيه ، ضمن أمور أخرى ، ما يلي : "إننا سنعمل على حماية حقوق الإنسان انطلاقا من الاقتناع الفكري والحتمية السياسية والمسؤولية الوطنية . وسنكون أول من يسهر على أن يصير احترام حقوق الإنسان مرة أخرى أساس التعايش في مجتمعنا" . وفي نفس الخطاب ، وكجزء من هذه المهمة ، وعد الرئيس كريستياني بأن يقدم دعمه التام لعملية تحسين القضاء في البلد وتطهيره وتحقيق سرعة البت في القضايا . وفي ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ أكد الرئيس شخصيا مجددا للممثل الخاص الأهداف الواردة في الفقرة السابقة . ويعتقد الممثل الخاص في صدق هذا العزم ويشعر بسرور غامر لأن احترام حقوق الانسان قد تحول الى عنصر بمثل هذه الأهمية في سياسة الحكومة ، ويأمل بشدة في أن يؤدي هذا الى نتائج سريعة وملموسة .

٨٣ - والواقع أنه في موضوع حساس مثل القضاء بيّن رئيس الجمهورية ذاته ورئيس المحكمة العليا للممثل الخاص أنه قد اتخذت مجموعة من التدابير مثل انشاء محاكم مساعدة متنقلة (بهدف مساعدة المحاكم المكتظة بالقضايا ؛ وتعمل إحدى هذه المحاكم فعلا في الوقت الحاضر) ؛ وانشاء مكتب اعلان للسجناء يعمل ٢٤ ساعة في اليوم ؛ وتعيين قضاء لمراقبة السجون ؛ وانشاء مجلس وطني للقضاء ومحاكم جنائية جديدة ؛ والتعاقد مع خبير في مجال حقوق الانسان . وقائمة التدابير المتخذة طويلة ، ويأمل الممثل الخاص في أن تتحقق بأسرع ما يمكن النتائج المنشودة المتمثلة في سير أعمال القضاء الجنائي بصورة طبيعية وكفيئة .

٨٤ - ومن جهة أخرى ، ووفقا للمعلومات الآتية من القوات المسلحة[٦٤] استمرت في جميع الوحدات في البلد المحاضرات المتعلقة بحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني . وفي الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٩ ألقيت ٦٤٤ محاضرة على ٢٠٠ ٣٢ فرد من أفراد القوات المسلحة . وتعتزم القوات المسلحة ذاتها انشاء مكتب للشؤون المدنية وحقوق الانسان يضم فقط موظفين مدنيين متخصصين ويوجد خارج المنشآت العسكرية .

٨٥ - وفي التقارير السابقة أشار الممثل الخاص بعبارات ثناء الى العمل الذي تقوم به لجنة السلفادور (الحكومية) لحقوق الانسان[٦٥] . حقيقة أن اللجنة لا تحقق شيئا خارجا عن اختصاصها - القضاء على انتهاكات حقوق الانسان - ومع ذلك ينبغي للممثل الخاص أن يقول إنها قد واصلت عملها الجدير بالثناء والمتمثل في الدفاع عن حقوق الانسان وتعزيزها . وقد روى شخصيا للممثل الخاص شاهد قدمته منظمة غير حكومية ما بذله ممثل للجنة الحكومية من جهود تتسم بالشهامة والنشاط لتحديد مكانه في معتقل في احدى الوحدات العسكرية .

٨٦ - ويجدر بالممثل الخاص الاشارة أيضا الى المشاريع الهامة لاعادة توطين اللاجئين السلفادوريين الذين يعيشون في ميسا غراندي في هندوراس ؛ وقد كان من المقرر دخولهم البلد بعد الزيارة التي قام بها للبلد بأسبوع .

٨٧ - ومن جهة أخرى ، نما الى علم الممثل الخاص أنه يوجد نحو ١٢٠ جريحا ومعوقا من أفراد الجبهة يأملون في الخروج من البلد لتلقي الرعاية الطبية اللازمة في الخارج . وفي ٤ أيار/مايو ١٩٨٩ أعلن رسميا المهندس دوارتي ، الذي ما زال رئيس الجمهورية ، أنه قد اتخذت الاستعدادات لخروجهم من البلد[٦٦] ولكن من المؤكد أن إجلاء الأشخاص المعنيين لم يجر في المواعيد المقررة ؛ وثمانية منهم كانوا يحتلون كاتدرائية سان سلفادور لمدة أكثر من شهر الى أن نقلوا الى سفارة المكسيك . وترى حكومة الرئيس كريستياني أن الجرحى والمعوقين يجب أن يغادروا البلد بطريقة قانونية ، ولذا فقد اقترحت على المجلس التشريعي إصدار عفو خاص ، وهو اجراء أُتخذ في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩[٦٧] . وفي ٧ تشرين الأول/اكتوبر ، خرج من البلد ٤٦ معوقا من أفراد الجبهة متجهين الى المكسيك وكوبا وإن كان هناك جدل في السلفادور حول ما إذا كانوا قد غادروا البلد بموجب العفو الذي ووفق عليه في اليوم السابق ، أو كانت مغادرتهم مستقلة عنه . وفيما يتعلق بالجرحى والمعوقين من أفراد الجبهة الذين ما زالوا في السلفادور أعربت السلطات المختصة للممثل الخاص عن أنها تعتزم اجلاءهم وفقا لما تقضي به الأحكام الدستورية والقانونية . ويعتقد الممثل الخاص أن خروج هؤلاء المعوقين ، من وجهة النظر الانسانية ، أهم في هذه الحالة من أي نواحي فنية قانونية .

٨٨ - ويجدر بالممثل الخاص أن يذكر أيضا أنه في ٥ آذار/مارس ١٩٨٩ اتفق على هدنة بين الجيش والجبهة لتسهيل تحصين الأطفال وهو اجراء نفذ بلا مشاكل[٦٨] . ونفذت الجبهة من جانبها هدنة اعتبارا من ساعة الصفر في يوم ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ولمدة ٢٤ ساعة بمناسبة اجتماع رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى في تيسوروبيتش[٦٩] .

وبمناسبة الحوار الذي جرى مع الحكومة في مدينة مكسيكو أعلنت الجبهة هدنة أخرى من جانب واحد اعتبارا من ١٣ الى ٢٣ أيلول/سبتمبر (٧٠) . وعلاوة على ذلك ، ووفقا لرسالة من أمانة الجبهة لتعزيز وحماية حقوق الانسان ، فإنه قد سُلِّم الى لجنة الصليب الأحمر الدولية في يومي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ستة جنود من الجيش كانوا قد أُسروا قبل ذلك بأيام . وجاء في الرسالة أن هؤلاء الاشخاص قد تلقوا رعاية طبية ومعاملة انسانية (٧١) .

سابعا - النتائج

٨٩ - بعد التقييم الدقيق للمعلومات الواردة في هذا التقرير المتعلق بحالة حقوق الانسان في السلفادر في خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٩ يقدم الممثل الخاص النتائج التالية :

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٩٠ - ما زالت حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين السلفادوريين تتأثر تأثرا سلبيا بمجموعة من العوامل المختلفة يأتي في مقدمتها استمرار النزاع بين القوات المسلحة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وما يثيره من جو من العنف .

٩١ - كما أن ما تشنه جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بانتظام من هجمات على الهياكل الأساسية الاقتصادية للبلد يضر ضررا بالغا بالتمتع حاليا ومستقبلا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة للمواطنين السلفادوريين .

٩٢ - وفي الأشهر المنصرمة من هذه السنة ازدادت الاجراءات الحكومية المتخذة ضد المنظمات النقابية والريفية وغيرها من المنظمات ، وتدعي الحكومة أن بعض هذه المنظمات تتعاطف مع الجبهة ، وهو ما تنكره المنظمات المتهمة ، وإن كانت مصادر سلفادورية مستقلة قد أخبرت الممثل الخاص بأنه في بعض الحالات وبدرجات متفاوتة لا تكون أنشطة منظمات معينة مستقلة تماما عن جبهة فارابوندو مارتي .

عمليات الإعدام بلا محاكمة

٩٣ - ارتكب أشخاص في الجهاز الحكومي ، ولا سيما في القوات المسلحة ، عمليات إعدام بلا محاكمة بدوافع سياسية ، ويصعب تحديد عدد هذه الحالات بدقة ، لكن عددها يماثل بوجه عام تقريبا عددها في السنة الماضية . وتفيد بيانات مهمة بأنه قد جرت

بشأن بعض عمليات الاعدام بلا محاكمة تحقيقات وإجراءات قانونية ، وأنه في خلال الاشهر المنصرمة من هذه السنة لم ترد أنباء عن عمليات إعدام بالجملة .

٩٤ - وما زالت مصادر عديدة تحمل مسؤولية ارتكاب عمليات الإعدام بلا محاكمة وانتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الانسان لما يسمى "بفصائل الموت" وإلى من يتهمون بأنهم على صلة بالقوات المسلحة أو أجهزة الأمن أو من تغض هذه القوات والأجهزة الطرف عنهم . والممثل الخاص يجد هذا الاتهام معقولا ولكن الصعوبات التي تكتنف التحقيق في هذا النوع من الجرائم لا تسمح له بالتوصل إلى نتائج مؤكدة وقاطعة في حالات محددة ؛ ومن جهة أخرى ، لا يستبعد أن ترتكب وراء ستار هذه الانشطة جرائم عادية .

٩٥- ومن جهة أخرى ، استمرت الجبهة في أن تعدم بلا محاكمة الاشخاص الذين تتهمهم بالتعاون مع القوات المسلحة وأيضا العسكريين وكبار الموظفين المدنيين والاشخاص الذين يعتنقون أيديولوجية مضادة .وقد تكون القيادات العنيفة لليسار المتطرف المستقلة على الجبهة قد ارتكبت جرائم مماثلة وقد قامت جبهة فارابوندو مارتي أيضا بعمليات عشوائية في المدن أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين .

عمليات الاختطاف وحالات الاختفاء

٩٦ - ما زالت تسجل حالات اختفاء أشخاص لأسباب سياسية ، وما زال من الصعب أن يحدد بدقة عدد هؤلاء الاشخاص وهوية مختطفيهم ، وإن كان الممثل الخاص لا يستبعد أن يكون لفصائل الموت يد في بعض هذه الحوادث .

٩٧ - كما قامت منظمات المغاورين باختطاف أشخاص .

معاملة السجناء السياسيين

٩٨ - في الاشهر المنصرمة من عام ١٩٨٩ ازداد عدد المعتقلين لأسباب سياسية وإن كان الممثل الخاص لا ينكر حق السلطات الدستورية السلفادورية في اتخاذ إجراءات ضد من يقومون بأعمال عنف ضد النظام الدستوري ، وهو يعتقد أن حالات اللجوء إلى التعذيب الجسدي والنفسي في عمليات استجواب الشرطة للمعتقلين كانت أكثر منها في السنة الماضية وإن كانت ممارسة التعذيب ليست عامة ولا تعتبر سياسة حكومية .

القضاء الجنائي

٩٩ - في الاشهر المنصرمة من عام ١٩٨٩ أدين ضابط بالجيش بارتكاب جريمة قتل عادية واستمرت الاجراءات القانونية بشأن عملية إعدام بالجملة حدثت في السنة الماضية ؛

كما شرع في اجراءات قانونية بشأن عمليات إعدام بلا محاكمة حدثت في عام ١٩٨٩ . بيد أنه لم يحرز تقدم كبير بشأن قضايا مماثلة حدثت في الماضي كما لم يتخذ أي إجراء قانوني بشأن عمليات الإعدام الكثيرة التي تمت بلا محاكمة وغيرها من الانتهاكات المرتكبة في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . ولذا يعتقد الممثل الخاص أن حالة القضاء الجنائي ما زالت غير مرضية على الإطلاق . بيد أنه تجدر الاشارة إلى الصعوبات التي تعترض السير الطبيعي للقضاء وأيضا إلى مشاريع الاصلاح القضائي الجديدة .

النزاع المسلح

١٠٠ - تعامل القوات المسلحة السكان المدنيين في مناطق النزاع معاملة تتسم بالعنف والقسوة . وعلاوة على ذلك ، تسفر العمليات القتالية التي تقوم بها هذه القوات عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين لا بصورة عامة وعشوائية بل بصورة عرضية ، وعدد هؤلاء أقل كثيرا من عدد ضحايا عمليات الإعدام بلا محاكمة خارج ميادين القتال . ومن جهة أخرى ، أثناء قيامه بإزالة المؤسسات الصحية التابعة للجبهة ، تسبب الجيش في سقوط قتلى وجرحى من بين الموظفين الطبيين والصحيين والمرضى .

١٠١ - وتسببت الجبهة من جانبها في سقوط قتلى من بين المدنيين نتيجة انفجار ألغام تماس ، وإن كانت لم ترد في الأشهر الأخيرة أنباء عن حوادث من هذا النوع ؛ وتسببت نيران المغاورين في سقوط ضحايا مدنيين آخرين . كما أن هناك معلومات بأن منظمات مغاورين تبتز أموالا من الفلاحين الموجودين في مناطق النزاع .

الجهود الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الانسان

١٠٢ - من الجدير بالذكر أنه على الرغم من تحرشات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أجريت انتخابات رئاسة الجمهورية في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٩ ، وشهد يوم ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ انتقال السلطة وفقا لما هو منصوص عليه في القواعد الدستورية .

١٠٣ - كما يؤكد الممثل الخاص أن احترام حقوق الانسان والحوار من أجل السلم هما العنصران الأساسيان لسياسة السيد كريستياني ، الرئيس الدستوري للجمهورية ، كما يعتقد في إخلاص هذه السياسة . وختاما يعرب عن أمله القوي في أن تنجح في التغلب على الصعوبات القائمة حتى يتحول السلم واحترام حقوق الانسان في السلفادور قريبا إلى واقع يومي .

١٠٤ - وفيما يتعلق بالحوار الجاري بين الحكومة والجبهة لا يسع الممثل الخاص إلا أن يعرب عن رضائه وأمله في أن يؤدي هذا الحوار قريبا إلى تسوية للنزاع عن طريق التفاوض .

١٠٥ - وختاما ، يشير الممثل الخاص إلى السياسة التي اتبعتها الجبهة مؤخرا والمتمثلة في عدم استعمال ألغام التماس في العمليات القتالية .

ثامنا - التوصيات

١٠٦ - إن الممثل الخاص إذ يعرب مرة أخرى عن قلقه البالغ ازاء عدد وخطورة انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت في الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٩ ، ولاسيما العودة إلى ممارسة التعذيب ، يحث بأشد قوة الحكومة وجميع السلطات والهيئات والقوى السياسية في البلد ، بما في ذلك منظمات المغاورين على أن تعتمد على الفور كل التدابير التي من شأنها أن تقضي تماما على الاعتداء على الحياة وسلامة الافراد وكرامتهم سواء في المعارك أو خارجها .

١٠٧ - كما يناشد المقرر الخاص الحكومة والجبهة بشدة أن تبديا في الحوار الجاري واقعية سياسية وكرما وقدرة على الابتكار حتى يمكن التوصل بأسرع ما يمكن إلى السلم عن طريق التفاوض ثم المضي قدما من أجل إعادة بناء البلد .

١٠٨ - ويؤكد الممثل الخاص مجددا ، ولاسيما للسلطات الدستورية لجمهورية السلفادور ، التوصيات الواردة في تقريره السابق المقدم إلى لجنة حقوق الانسان[٧٣] ، وعلى الأخص ما يلي :

(أ) الاعتماد الفوري للتدابير اللازمة لكي يتفق استجواب الشرطة للمعتقلين مع القواعد الواردة في دستور سنة ١٩٨٣ وفي التعهدات الدولية التي أخذتها الجمهورية على عاتقها في مجال حقوق الانسان ؛

(ب) مواصلة دفع عجلة الاصلاح القضائي حتى يعمل القضاء الجنائي وفقا للقواعد المذكورة ؛

(ج) الاستمرار في الاصلاح الزراعي وغيره من الاصلاحات الهيكلية اللازمة لتحقيق قدر أكبر من الرفاهية للسكان .

١٠٩ - ويؤكد الممثل الخاص مجددا للجبهة ولمنظمات المغاورين التوصيات الواردة في تقريره السابق المقدم إلى لجنة حقوق الانسان[٧٣] ، ولاسيما ما يلي :

(أ) مواصلة اتباع السياسة الحالية المتمثلة في عدم غرس ألغام التماس التي يمكن أن تتسبب في سقوط قتلى وجرحى من بين السكان المدنيين ؛

(ب) الامتناع عن القيام بعمليات عشوائية في المدن .

١١٠ - ختاما ، يوصي المقرر الخاص مجددا جميع الدول في المجتمع الدولي ، ولاسيما الدول الاغنى والدول المتقدمة النمو بزيادة ما تقدمه من مساعدة لرفع مستوى ظروف معيشة المواطنين السلفادوريين المشردين واللاجئين والمعاد توطينهم بسبب عمليات القتال وتحسينها .

الحواشي

(١) السلفادور أون لاين ، العدد ١٠٢ ، ١٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛ والبايس ، ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩ .

(٢) البايس ، ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛ والسلفادور أون لاين ، ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٩ .

(٣) البايس ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ .

(٤) الوثائق وفرتها جبهة فرابونو مارتي للتحرير الوطني .

(٥) شبكة الدفاع العمالية السلفادورية ، نشرة ١١ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(٦) السلفادور أو لاين ، ٢٧ شباط/فبراير و ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

(٧) المرجع نفسه ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

(٨) المرجع نفسه ، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(٩) المرجع نفسه ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٩ .

(١٠) المرجع نفسه ٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

الحواشي (تابع)

(١١) المرجع نفسه ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(١٢) المرجع نفسه ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٩ .

(١٣) المرجع نفسه ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(١٤) الموندو ، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(١٥) السلفادور أون لاين ، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

(١٦) الموندو ، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(١٧) رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ من سفارة السلفادور في مدريد إلى الممثل الخاص .

(١٨) تقرير القوات المسلحة السلفادورية عن حقوق الانسان للفترة من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

(١٩) نشرات الاشهر من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(٢٠) جداول احصائية لانتهاكات حقوق الانسان اتيحت للممثل الخاص .

(٢١) حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور . تقرير مقدم من الرئيس الدستوري للجمهورية .

(٢٢) نشرة "كوبريفا" الإعلامية ، العدد ٢٦٩ ، ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(٢٣) المرجع نفسه .

(٢٤) النشرات الإعلامية للاشهر من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

الحواشي (تابع)

(٣٥) المرجع نفسه .

(٣٦) حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور . تقرير مقدم من الرئيس الدستوري للجمهورية .

(٣٧) رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ١٩٨٩ وجهتها البعثة الدائمة للسلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مركز حقوق الانسان .

(٣٨) السلفادور أون لاين ، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

(٣٩) المرجع نفسه ، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(٣٠) المرجع نفسه ، ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ورسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ من سفارة السلفادور في مدريد إلى الممثل الخاص .

(٣١) السلفادور أون لاين ، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(٣٢) رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ من سفارة السلفادور في مدريد إلى الممثل الخاص .

(٣٣) رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه من سفارة السلفادور في مدريد إلى الممثل الخاص .

(٣٤) السلفادور أون لاين ، ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(٣٥) المرجع نفسه ، ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(٣٦) رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩ من سفارة السلفادور في مدريد إلى الممثل الخاص .

(٣٧) رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٩ من البعثة الدائمة للسلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف .

الحواشي (تابع)

(٣٨) رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ من سفارة السلفادور في مدريد إلى الممثل الخاص .

(٣٩) رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ من سفارة السلفادور في مدريد إلى الممثل الخاص .

(٤٠) رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ من سفارة السلفادور في مدريد إلى الممثل الخاص .

(٤١) نشرات الاشهر من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

(٤٢) جداول احصائية لانتهاكات حقوق الانسان مقدمة الى الممثل الخاص .

(٤٣) نشرات الاشهر من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

(٤٤) حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور ، تقرير مقدم من الرئيس الدستوري للجمهورية .

(٤٥) أنشطة السلطة القضائية بشأن احترام حقوق الانسان ، ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ إلى ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ .

(٤٦) الفقرة ٣٢ من الوثيقة E/CN.4/1988/23 .

(٤٧) السلفادور أون لاين ، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

(٤٨) المرجع نفسه ، ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(٤٩) المرجع نفسه ، ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(٥٠) الفقرة ٥٨ من الوثيقة E/CN.4/1988/23 .

الحواشي (تابع)

(٥١) السلفادور أون لاين ، ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(٥٢) نشرات الاشهر من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

(٥٣) حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور . تقرير مقدم من الرئيس الدستوري للجمهورية .

(٥٤) السلفادور أون لاين ، ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(٥٥) المرجع نفسه ، ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(٥٦) المرجع نفسه ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، مكتب التنسيق ، لجنة إعادة التوطين في مجتمعات شالاتيناغو والمجتمعات القروية ، بيان مؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(٥٧) السلفادور أون لاين ، ٨ أيار/مارس ١٩٨٩ .

(٥٨) مكتب الحماية القانونية التابع لرئيس الأساقفة . تقرير خاص مؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ، المعونة القانونية المسيحية .

(٥٩) السلفادور أون لاين ، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(٦٠) حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور . تقرير مقدم من الرئيس الدستوري للجمهورية .

(٦١) النشرات الشهرية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

(٦٢) السلفادور أون لاين ، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

(٦٣) رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ من سفارة السلفادور في مدريد إلى الممثل الخاص .

الحواشي (تابع)

(٦٤) المرجع نفسه .

(٦٥) الفقرة ٩٠ من الوثيقة E/CN.4/1989/23 .

(٦٦) السلفادور بروسيسو ، ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ .

(٦٧) الميامي هيرالد ، ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ .

(٦٨) الموندو ، ٤ آذار/مارس ١٩٨٩ .

(٦٩) المرجع نفسه ، ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

(٧٠) السلفادور أون لاين ، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

(٧١) بيان مؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ أتيح للممثل الخاص .

(٧٢) الفقرة ١٠٨ من الوثيقة E/CN.4/1989/23 .

(٧٣) الفقرة ١٠٩ من الوثيقة E/CN.4/1989/23 .

- - - - -